جامعة المنصورة
كلية الآداب

قبرص فى العلاقات التركية الإسرائيلية
١٩٦٣ - ١٩٦٥

إعـــداد
دكتور / محمد محمود محمود حمد الدوداني
مدرس التاريخ الحديث و المعاصر
كلية الآداب – جامعة دمياط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

قبرص فى العلاقات التركية الإسرائيلية

١٩٦٣ – ١٩٦٥

د/ محمد محمود محمود حمد الدودانى

المقدمـــة :

اعترفت تركيا بإسرائيل في مارس 1949 لتحقيق جملة من المصالح والأهداف منها؛ رغبتها في الارتباط بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للاستفادة من الحوافز التي يقدمها مشروع مارشال ، والدخول في حلف شمال الأطلنطي والمجلس الأوربي؛ أي إن إسرائيل كانت تمثل بالنسبة لتركيا جسرًا تستطيع من خلاله العبور للغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى أنه إذا تميزت العلاقات التركية الغربية بالقوة انعكس ذلك على العلاقات التركية الإسرائيلية والعكس صحيح .

مع نشوب الأزمة القبرصية عام 1963 بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، واستخدام تركيا لسلاحها الجوي للدفاع عن الأقلية التركية في الجزيرة وتهديدها للقبارصة اليونانيين واليونان بغزو الجزيرة ، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا مضادًا لتركيا، وبخاصة بعد رسالة ليندن جونسون Lyndon Baines Johnson إلى عصمت اينونو Ismet Inoun في يونيه 1964 ، والتي انطوت على أن الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطي لا يمكنهم التدخل لحماية تركيا في حالة تدخل الاتحاد السوفيتي في الأزمة.

ومن ثم أدارت تركيا ظهرها للغرب –وبطبيعة الحال لإسرائيل – وأحدثت تغيراً جذرياً في سلوكها الخارجي تجاه الدول العربية ، تلك العلاقات التي ساءت بينهما منذ أن اعترفت تركيا بإسرائيل.

وعليه تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات ؛ منها :

- ما الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمة القبرصية في عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٤ ؟
- لماذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن مساندة تركيا حليفها التقليدي منذ ١٩٤٥– ١٩٦٤؟
- ما الكيفية التي انتهجتها إسرائيل في التعامل مع تركيا حول الأزمة القبرصية؟

• لماذا فضلت اسرائيل الوقوف على الحياد بين تركيا ن ناحية واليونان والقبارصة اليونانين من ناحية اخرى عند عرض القضية القبرصية على الامم المتحدة ١٩٦٤-١٩٦٥؟

• لماذا تخلت الدول العربية عن مناصرة تركيا في الجمعية العامة في الأمم المتحدة عند مناقشة القضية القبرصية عام 1965 بعد أن انفتحت تركيا على العالم العربي في أواخر 1964 وأدارت ظهرها لإسرائيل والغرب ؟

و لقد تم اختيار عام ١٩٦٣ باعتباره بداية للدراسة إذ إنه العام الذي نشبت فيه الأزمة القبرصية و تم تدويلها وتفاعل اسرائيل معها ، وحدوث اتصالات بين الأطراف الثلاث للأزمة (تركيا – اليونان –القبارصة اليونانيين) و إسرائيل ؛ كما انتهت الدراسة في عام ١٩٦٥ حيث إنه العام الذي قررت فيه الأمم المتحدة إلغاء اتفاقية الضمان التي وقعتها تركيا واليونان وبريطانيا ١٩٦٠ ؛ وعليه أصبحت قبرص دولة مستقلة وازدياد التقارب التركي مع العرب على حساب إسرائيل .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة عناصر رئيسة وخاتمة ؛ جاء العنصر الأول بعنوان الأزمة القبرصية ١٩٦٣-١٩٦٤ والتي جاءت نتيجة صراع القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك حول تعديل دستور 1960 ،ووقوف الولايات المتحدة والغرب بجوار القبارصة اليونانيين واليونان مما دفع تركيا بالاتجاه ناحية العرب على حساب إسرائيل والغرب، واشتمل العنصر الثاني على أثر الأزمة القبرصية على العلاقات التركية الاسرائيلية ، والذى حاول الباحث من خلاله إبراز الأسباب التي جعلت إسرائيل تقف بجوار تركيا بالنسبة للقضية القبرصية منذ مطلع الخمسينيات ضد اليونان، أما العنصر الأخير فجاء بعنوان تداعيات الموقف الاسرائيلي على السياسة الخارجية التركية تجاه العرب .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العبرية والتي حصل عليها الباحث من إحدى الباحثات الإسرائيليات "ليآت كوزمة "التي تواجدت في دار الوثائق المصرية سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فضلا عن وثائق وزارة الخارجية المصرية وعدد من المراجع الأجنبية والعربية.

والله ولي التوفيق ،،،،

١- **الأزمة القبرصية** (١٩٦٣ – ١٩٦٤) :

يعد عام ١٩٥٨ البداية الحقيقية للصراع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، ومن ثم أصبحت منظومة حلف شمال الأطلنطي تتسم بالضعف بسبب تركيا واليونان ، حينئذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التقارب بين تركيا واليونان ، وتحت ضغط منها وبغية البحث عن حل لمشكلة قبرص، قام المندوبون الأتراك و اليونانيون في ديسمبر ١٩٥٨ بأول اتصالات دبلوماسية ، بعد تبادل وجهات النظر الأولية على أساس استقلال جزيرة قبرص، و استبعاد أمر اتحادها مع اليونان(اينوسس) وكذلك أمر تقسيمها بين الأتراك و اليونانيين .[١]

أفضت المباحثات التركية اليونانية إلى اجتماع وزيري خارجية تركيا واليونان في زيوريخ في فبراير ١٩٥٩، واتفقا على البنيان الأساسي الذي تقام عليه جمهورية قبرص المستقلة ، ثم سافرا إلى لندن في فبراير ١٩٥٩ لعرض ما اتفقا عليه على الحكومة البريطانية ، وقد وافقت بريطانيا على ما اتفق الجانبان – التركي واليوناني – عليه مع إبداء بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية والتسهيلات في أمور المواصلات داخل الجزيرة ، واستخدام مطار نيقوسيا Niqusia ومطار فماجوستا Famagusta [٢] ، كما تم استدعاء ممثلي الطائفتين التركية واليونانية في قبرص إلى زيوريخ لأخذ موافقتهما على ما تم الاتفاق عليه في لندن ، وقد نصت المعاهدة التي وقع عليها الأطراف الثلاث بإنشاء جمهورية قبرص، واعترفوا بسيادة تلك الجمهورية ،واستقلالها باستثناء القاعدتين الجويتين.[٣]

كما وافقت الدول الثلاث (تركيا، اليونان، بريطانيا) – من ناحية – الطائفتان التركية واليونانية في الجزيرة من ناحية أخرى على "معاهدة الضمان" التي أكدت ضمان استقلال وسلامة وأمن أراضي قبرص ، كما وعدت الدول الثلاث الضامنة بمنع أي نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف إلى اتحاد قبرص مع أي دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة. وعدم ارتباط الجزيرة كليًا أو جزئيًا في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع أية دولة ، ونصت المعاهدة بالحفاظ على استقلال

(١) جلال يحيي و محمد نصر مهنا: مشكلة قبرص ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١، ص١٧٧.

(2)Wiener, Sharon Anderholm: Turkish Foreign Policy Decision –Making on the Cyprus Issue: A Comparative analysis of three Crises, London ,1980, P.62.

(3) Ibid.

الجزيرة فضلاً عن احترام دستورها، و أهم ما جاء في اتفاقية الضمان أنها اعطت للدول الضامنة الحق في التدخل لإعادة الأوضاع التي قررتها المعاهدة في حالة وقوع انتهاك لأحكامها.(٤)

وفي أغسطس ١٩٦٠ أجري الاستفتاء على الدستور القبرصي ، والذي قسم السلطات بين الطائفتين في الجزيرة ؛ فقد نص على أن يكون رئيس الجمهورية قبرصيًا يونانيًا ، ونائبه قبرصيًا تركيًا ، وأعطي للأخير حق الاعتراض على تصرفات الرئيس وقراراته، كما قسم الوزارات بين الطائفتين على أن يكون سبعة وزراء من القبارصة اليونانيين ، وثلاثة من القبارصة الأتراك ، و أعطى للطائفة التركية ثلاثين بالمائة من مقاعد البرلمان و أربعين بالمائة في الجيش ، في الوقت الذي تمثل الطائفة التركية في قبرص ثمانية عشر بالمائة من مجموع عدد السكان ، ويمثل القبارصة اليونانيون ثمانين بالمائة (والباقي أقليات أخرى) ، كما أعطى الدستور لكل طائفة على حده الحق في إدارة الشئون الدينية والتعليمية والأحوال الشخصية.(٥)

يتضح من نصوص الدستور أنه قد أعطى مزايا للطائفة التركية القبرصية، البالغ عددها ثمانية عشر بالمائة من عدد السكان، بمعنى أن الدستور لم يكن مطابقًا للواقع السكاني في قبرص، فكان من الطبيعي أن يتفاقم التوتر بين الطائفتين ، اللتين كانتا تريدا تحقيق أهداف كل منهما ؛ فالطائفة التركية القبرصية تريد تقسيم الجزيرة والطائفة اليونانية تريد تحقيق الوحدة مع اليونان.

على أية حال انتخب الأسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية القبرصية ممثلا عن الأغلبية في الجزيرة (القبارصة اليونانيين)، و قبل الاستفتاء على الدستور في مايو ١٩٦٠ انتخب فاضل كيكك Fazil Kiiciik القبرصي التركي نائبًا للرئيس.(٦)

ويذكر البعض أن اتفاقيتى لندن وزيوريخ لم تحظ بشعبية كبيرة لدى الطائفة القبرصية اليونانية، لهذا السبب وقع مكاريوس تحت ضغط القبارصة الأتراك لاتخاذ موقف أكثر مرونة تجاه تطبيق الدستور ، ولذلك تعرض مكاريوس لهجوم من قبل

(4)William Mallinson: Cyprus, A Modern History, London, New York, 2005, P.34.

(5)Barraclugh, Geoffery and Wall, Rechel: Survey of International Affairs (1955-1960), London, 1960, P.31. ; Stanle Mayes: Cyprus and Makarios, London, Un Date, P.99.

(٦)جلال يحيي و محمد نصر مهنا : المرجع السابق، ص١٨٠.

جريفاس Grivas – قائد منظمة إيوكا (٧) Euka ١٩٥٤–١٩٥٩ – والمؤيدين المخلصين لإنوسس واتهموا مكاريوس بخيانة قضيتهم، إزاء ذلك عمل مكاريوس جاهدًا لتهدئة المعارضة بتعيين أربعة من أعضاء إيوكا السابقين في حكومته.(٨)

ومنذ إعلان الدستور تحدى القبارصة اليونانيون أحكامه الأساسية ؛ فقد رأوا أنه قد رسخ مكانة متميزة للقبارصة الأتراك ، الذين رأوا أن عدم تنفيذ بنود الدستور يمثل أمرًا ظالما لهم ، مما لا يدع مجالا للشك في عزمهم على تقسيم الجزيرة، ويعد ذلك أمرًا غير مقبول للقبارصة اليونانيين(٩)، في الوقت ذاته لم يكن للطائفة اليونانية أدنى استعداد للحفاظ على الدستور في حين تشبثت الطائفة التركية ببنوده و ما حققه لهم من مكاسب، فأي تغييرات من شأنها أن تغير هذا الوضع يكون بالتالي أمرًا غير مقبول ، فتغيير الدستور أو تعديل بعض المواد من قبل القبارصة اليونانيين يعد تسهيلاً لمراميهم في الوحدة مع اليونان من منظور القبارصة الأتراك.(١٠)

كما نشأت بين الطائفتين خلافات في مسألة الضرائب، ولم يكن للحكومة الحق في جمع الإيرادات بعد 1961، وعلى الرغم من أنه تم إرسال الزعيم ايوكا الى أثينا كجزء من الاتفاقات ، وقد بقيت ايوكا بعد إعلان جمهورية قبرص 1961وظلت في الجزيرة موالية لجريفاس فكانت تمثل واحدة من الفرق العسكرية الخاصة التي يتزعمها جريفاس Grivas وتمول من اليونان عسكريا وماديا ، وضمت العديد من العسكريين ، والمنظمات الموالية لهم في قبرص، في المقابل قامت الجالية التركية بالمثل حيث زودت نفسها بالأسلحة المهربة من الخارج طبقا لأجواء عدم

(٧)إيوكا : كلمة مختصرة عبارة عن الأحرف الأولى لما يسمى باليونانية بالمنظمة اليونانية للكفاح القبرصي ، وقد نشأت إيوكا كمنظمة سرية في قبرص كرد فعل لقرار مجلس الأمن ١٩٥٤ الذي أعطى الجزيرة الحق في تقرير مصيرها على عكس رغبة القبارصة اليونانيين للانضمام إلى اليونان، فشكل جريفاس تلك المنظمة والتي بدأت في إعلان الكفاح المسلح ضد بريطانيا من أجل الاستقلال ، فقامت بتخريب بعض المنشآت ، ووزعت عددا من المنشورات بهدف المطالبة بالحرية والاستقلال واستمر عملها حتى عام ١٩٥٩، ثم أعيد نشاط المنظمة مرة أخرى على إثر تطور الأحداث في قبرص ١٩٦٣ (لمزيد من التفاصيل راجع جلال يحيى و محمد نصر مهنا : المرجع السابق ، ص ص ١٦١ – ١٦٨)

(8)Slanly Kyriakides; Cyprus: constitutionals and Crisis Government, Philadelphia, 1968, p.71.

(9)William Mallinson: op .cit, P.38.

(10)Stanley Kyriakides: op. cit, P 74.

الثقة التي سادت في الجزيرة ، وازدادت المشاعر المتطرفة لدى الجانبين، وكان أعضاء إيوكا يطالبون بالنضال المسلح من أجل إنهاء الأزمة لتنفيذ إنوسس بالقوة العسكرية ،في حين طالب القبارصة الأتراك وبخاصة منظمة الترك TMT(١١) (Mtidafaa Teskilati) بالتقسيم.(١٢)

وتبنى القبارصة الأتراك موقفا دفاعيًا يعد أكثر تشددًا من موقف القبارصة اليونانيين، معتمدين على تركيا كقوة ضامنة لحمايتهم من احتمال فرض أنوسس بالقوة، ولقد استاء القبارصة اليونانيون من ذلك متخوفين من شبح التدخل التركي(١٣)، أضف إلى ذلك أنهم قد تولد لديهم إحباطات متزايدة من جراء العمل بالنظام الدستوري، كما طالبوا بضرورة تنقيح الدستور، وتبعًا لذلك اقترح مكاريوس في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٣ رسميًا ثلاثة عشر تعديلا دستوريًا.(١٤) وكان من بين هذه التعديلات المقترحة إعفاء نائب الرئيس من حق النقض، وتخفيض التمثيل القبرصي التركي في الخدمة المدنية، إلى مستويات تتناسب مع نسبتهم المئوية بالنسبة لعدد السكان، بمعنى أن مكاريوس قد قصد إلغاء هيمنة الأقلية (القبرصية التركية) على الأغلبية (القبرصية اليونانية) ، وكانت هذه المواد التي جعلت الدستور مقبولا لتركيا في المفاوضات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فضلا عن ذلك فإن اعتمادات اقتراحات مكاريوس يعني التقليل من مكانة القبارصة الأتراك في الجزيرة.(١٥)

ومما زاد الأمور تعقيدًا بدء مفاوضات سرية بين مكاريوس والمندوب السامي البريطاني كلارك Clark في قبرص تنطوي على تعديل الدستور القبرصي إبان صيف ١٩٦٣ وشن مكاريوس حملات صحفية شكك خلالها في معاهدة الضمان واقترح تعديلات دستورية ، ساعده في ذلك كلارك حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٣، وسلم تعديل الثلاث عشرة مادة إلى نائبه الذي نقلها بطبيعة الحال إلى أنقرة والتي رفضتها جملة وتفصيلاً(١٦)، فأسرعت الحكومة التركية بإرسال مذكرة بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٦٣ اعترضت فيها

(١١) المختصر التركي لمنظمة الدفاع التركية .

(12)Charles Foley and W.I. Scobie: The Struggle for Cyprus, California , 1975, p. 161.

(13)Report Stephens: Cyprus, A place of Arms, New York, 1966, p.p. 181- 183.

(14)Sharoon Anderholm Wiener: Op.cit, P. 82.

(15)Sharoon Anderholm Wiener: Op.cit, P. 82 .

(16)William Mallinson: Op. cit, P.38.

بشدة على أية تعديلات في الدستور القبرصي، وقد حذر وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركين في خطاب ألقاه أمام المجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي) في ٣ ديسمبر ١٩٦٣ أنه إذا فكر القبارصة اليونانيون أن قادة الأتراك مشغولين في المشاكل السياسية الداخلية (والتي حدثت على إثر انقلاب مايو ١٩٦٠) فإنهم كانوا مخطئين.

ولقد جاءت هذه المقترحات في جو مشحون بالعداء بين الطائفتين، بدأ في عام ١٩٦١ واستمر لمدة ثلاث سنوات ، وكانت ذروته في ديسمبر ١٩٦٣ ، حيث واجهت الطائفتان بعضهما البعض وبدا أنهما معسكران مسلحان واندلع العنف الطائفي الذي أدى إلى حرب بين الطائفتين في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣.[١٧]

أسفرت أعمال العنف عن مقتل شرطيين من القبارصة اليونانيين وآخر قبرصي تركي، مما أشعل فتيل الأزمة بين الطائفتين. حيث قام القبارصة اليونانيون بمهاجمة المراكز السكانية للقبارصة الأتراك في المدن الخمس الكبرى ، وتم إعادة توطين نحو ثلاثين ألف قبرصي تركي من ثلاث عشرة قرية مختلفة وهدمت منازلهم ، وأحرقتها بعد مغادرتهم ، وفرض حصار تام على الأقاليم التركية ، حينئذ حذرت تركيا مكاريوس Makarios وطالبته بوقف إطلاق النار، وإن لم يقبل بوقف إطلاق النار سوف تتحرك تركيا لصالح القبارصة الأتراك ، أدت هذه التهديدات إلى تعقيد الأزمة وازدياد أعمال العنف وبات وقوع حرب دولية في قبرص أمرًا وشيكًا.[١٨]

تجددت أعمال العنف بين الطائفتين في فبراير ١٩٦٤، وقد أدركت بريطانيا أنه قد تم رفض مقترحات حلف شمال الأطلنطي للفصل بين الطائفتين ، مما حدا بمكاريوس أنه يرفع شكوى إلى مجلس الأمن لمناقشة المسألة القبرصية ، طالب فيها النظر في خطر الغزو التركي للجزيرة ، وفي ٤ مارس ١٩٦٤ تمت مناقشة الأمر في مجلس الأمن، الذي أصدر القرار رقم ١٨٠٦ الذى طالب بوقف العنف وإقامة قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.[١٩]

(17)Stanly Kyriakides: Op.Cit, P. 111.

(18)William Mallinson: Op. Sit, P.36; Sharon Anderholm Winner: Op.Cit, P.84.

(19)Year Book of the United Nations, Security Council, 1964,New York,1965 ,p.p. 214-215.

وعدَّ هذا نجاحًا دبلوماسيًا لمكاريوس وإخفاقًا لتركيا ، وكانت النتيجة أنه(مكاريوس Makarios) تمكن من تحييد الجهود الأنجلو–أمريكية[٢٠] ؛ فقد قرر مجلس الأمن إرسال قوة لحفظ السلام تابعة للناتو في الجزيرة[٢١]،واستمر تدهور الموقف، حيث قام القبارصة اليونانيون باختطاف بعض القبارصة الأتراك وقتلهم ، وقام اليونان بتسريب بعض وحدات الجيش اليوناني إلى قبرص لمقاتلة القبارصة الأتراك ، وقدم الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا السلاح للقبارصة اليونانيين مما حدا بتركيا إلى إعلان تدخلها في الجزيرة ، وحذر وزير خارجية تركيا جمال أركين في كلمة له قائلاً : إذا كان القبارصة سيستمرون في مواصلة أعمالهم فلدينا يوم واحد سوف نذهب إلى قبرص لا مفر منه، إذا كانوا يعتقدون أنهم سوف يستمرون في انتهاك الدستور وأخذ الأتراك الذين خطفوا إلى أماكن سرية وقتلهم ،فإننا سنرد على ذلك، فإذا كانوا ينظرون إلينا بأننا ننظر إلى ما يحدث في الجزيرة بعدم المبالاة فإنهم يرتكبون خطأ فادحًا"[٢٢] ، وقد عُد هذا التصريح كشفًا ضمنيًا بأن الحكومة التركية قد وصلت إلى قرار التدخل العسكري في الجزيرة.

واستعدت تركيا للتدخل، إلا أنها تراجعت في اللحظة الأخيرة بعد رسالة تهديد بتاريخ 5 يونيو 1964 من رئيس الولايات المتحدة ليندن جونسون جاء فيها :" إن تركيا تتحمل المسئولية في التشاور مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أي إجراء، "وأضاف : "إن التدخل التركي كان من المقرر لهذا الغرض لإحداث التقسيم، وهذا الإجراء محظور بموجب معاهدة الضمان، وبالتالي غير قانوني" ، واستطرد بقوله : "إن الغزو التركي لقبرص سوف يؤدي إلى اشتباك عسكري بين القوات التركية واليونانية ، الأمر الذي يتعارض مع جوهر حلف شمال الأطلنطي " واختتم جونسون رسالته : "بأن الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطي لا يمكنهم التدخل لحماية

(٢٠) تأثرت العلاقات التركية–الأمريكية منذ عام ١٩٦١ بالأحداث الداخلية لتركيا عندما أقر المجلس الوطني التركي رد قانون الحريات والذي سمح لأصحاب الأفكار اليسارية بحرية إبداء آرائهم على الصعيدين الداخلي والخارجي. راجع: جلال يحيي، ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص١٩٩.

(21)Sharon Anderholm Wiener: Op.cit, P. 93 .

(22)Suat Bilge: Cyprus Conflict and Turkey , Social, Economic and Political Studies in the Middle East,vol:17.1975 , p.p 160-165.

تركيا في حالة تدخل الاتحاد السوفيتي في الأزمة" [٢٣].

وجاء في رسالة جونسون أن واشنطون تحذر أنقرة من استخدام الأسلحة الأمريكية في غزو الجزيرة وفقًا للمادة الرابعة من المعاهدات التركية الأمريكية التي أبرمها الطرفان في يوليو ١٩٤٧[٢٤]. ونتيجة للموقف الامريكي تم اتهامها من قبل المجلس الوطني الكبير في تركيا بعد مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها منعت تركيا من التدخل في جزيرة قبرص.

وبعد انقضاء شهرين من رسالة جونسون قامت تظاهرات معادية للولايات المتحدة في تركيا وقد أثارت هذه الرسالة الاستفسارات حول عضوية تركيا في حلف شمال الأطلنطي.[٢٥]

وفسر البعض طبيعة العلاقات التركية الأمريكية في تلك الآونة بأمرين:

١) تضاؤل أهمية تركيا كهدف لهجوم نووي سوفيتي صاحبه تضاؤل في أهميتها كهدف للدفاع الاستراتيجي عن الغرب.

٢) أصبح الأتراك يدركون على نحو مؤلم أنهم مهما قدموا من مشاعر مؤيدة للغرب فإنها ستكون غير كافية لحماية المصالح التركية في حالة وقوع مواجهة خطرة بين الدول العظمى التي ليس لتركيا مصلحة فيها على الإطلاق .

على أيه حال أثارت رسالة جونسون مشاعر الأتراك فأضحت تركيا أكثر عداءً للولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، وإن كانت قد نجحت في منع غزو تركيا لجزيرة قبرص إلا أنها لم تستطع إيقاف هجوم القوات الجوية التركية على المواقع التابعة للقوات القبرصية اليونانية على إثر مهاجمة الحرس الوطني ووحدات من الجيش اليوناني للمنطقة التي يقطنها القبارصة الأتراك في ٦ أغسطس ١٩٦٤ ، مما دفع السلاح الجوي التركي للهجوم على القوات اليونانية والقبارصة اليونانيين في ٨ أغسطس ١٩٦٤، مما دعا مجلس الأمن

([23])Middle East Journal, Summer 1966, pp.386-393 (Lyndon Baines Johnson to Ismet Inoun, 5 Jun 1964, National Security Files: Cyprus Crisis).

([24])Ibid.

([٢٥]) ناقش الكتاب اليساريون مسألة عما إذا كان حلف شمال الأطلنطي فعلا قد خدم المصالح التركية في السابق فإنه لم يعد يخدم مصالحها في الوقت الحاضر.(احمد نوري النعيمي: تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص١١٨.)

إلى دعوة الطرفين بوقف إطلاق النار في ٩ أغسطس، وقد توقف القتال بالفعل في اليوم التالي، وعليه هدأت الأزمة التي طال أمدها منذ ديسمبر ١٩٦٣.[٢٦]

كانت الأزمة القبرصية كارثة لتركيا؛ حيث شعرت بأنها عاجزة عن مساعدة من عدتهم مواطنيها وتركت معزولة وبلا مساندة تقريبًا في الأمم المتحدة وشعرت بالخيانة من قبل حلفائها في الغرب، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، وكقوة عظمى قامت بريطانيا بالقليل لحماية القبارصة الأتراك في حين وقفت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية إلى جانب القبارصة اليونانيين[٢٧]، أدى ذلك إلى قيام تركيا بتعديل سياستها الخارجية والانفتاح على العالم العربي مرة أخرى ، وأعادت علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي [٢٨]، ونتيجة لموقف الغرب المعادي لتركيا عدلت الأخيرة من سياستها الخارجية و لاسيما الشرق أوسطية و خاصة تجاه اسرائيل التي اتخذت موقفا محايدا في الصراع التركي اليوناني حول قبرص في الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٦ و الذي لم يرض حكومة أنقرة ، على النحو التالى .

١- أثر الأزمة القبرصية على العلاقات التركية الاسرائيلية :

كان موقف إسرائيل من القضية القبرصية في ١٩٦٤ مرتبطًا بالاستراتيجية الإسرائيلية تجاه طرفي الصراع على الجزيرة القبرصية (تركيا واليونان) والمفاضلة بينهما وفقا للمصالح الإسرائيلية الاستراتيجية ، ولذلك ينبغي تتبع الموقف الإسرائيلي من تلك القضية منذ قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، ثم أثر أزمة ١٩٦٤ على العلاقات التركية الاسرائيلية ، وذلك على النحو التالى :

أ- إسرائيل و القضية القبرصية قبل ١٩٦٣ :

في مطلع خمسينيات القرن الماضي أيدت إسرائيل ضم قبرص إلى اليونان، مقدمة بعض التبريرات؛ ونذكر منها أولاً: ادعاء إسرائيل

([26])Sharon Anderholm: Op .cit ,p.p. 99-100.

([27])ibid : p.105.

([٢٨]) عبد الرازق النعاس : الدعاية الاسرائيلية في آسيا ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٥.

أن هذا التأييد له علاقة بما يسمى بالتأييد الإسرائيلي الأخلاقي لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وثانيًا: ما يسمى بالواجب الأخلاقي لإسرائيل تجاه اليونانيين القبارصة الذين ساعدوا في الهجرة غير الشرعية من قبرص إلى فلسطين في زمن الانتداب البريطاني عليها.[٢٩]

وفي الواقع أن المهتمين باليونان في إسرائيل كانوا من مواليد أزمير وخريجي قسم الشرق الأوسط في الجامعات المختلفة ، وكان لهؤلاء مواقفهم السلبية من الدولة العثمانية التي وقفت ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، علاوة على ذلك فإن تأييد إسرائيل لضم قبرص لليونان يرجع إلى طبيعة العلاقات الإسرائيلية البريطانية من جانب وعلاقاتها بتركيا من جانب آخر.[٣٠]

ولما بدأ الصراع التركي اليوناني يطفو على سطح الأحداث السياسية في شرق البحر المتوسط، فضلت تل أبيب الوقوف إلى جانب أنقرة في صراعها مع اليونان والوقوف ضد القبارصة اليونانيين وخصوصًا الداعين للوحدة مع اليونان (إنوسس) و ذلك يرجع إلى أن تركيا اعترفت بإسرائيل في عام ١٩٤٩ وأقامت معها علاقات دبلوماسية شاملة في ١٩٥٠، حينئذ أعطت إسرائيل أهمية عظمى للاعتراف التركي بها، وعدته إنجازا من الدرجة الأولى على اعتبار أن تركيا دولة إسلامية سوف تحذو حذوها الدول الإسلامية في هذا الشأن، فضلاً على أنها دولة تنتمي إقليميًا إلى منطقة الشرق الأوسط، لذا فإن تبادل العلاقات معها قد يؤخذ دليلاً على سلامة المنطق الدعائي الإسرائيلي القائل بأن إسرائيل دولة شرق أوسطية، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل رأت في تركيا – بحكم التقارب الجغرافي معها – سوقًا مهمًا لتصريف السلع الإسرائيلية المصنعة ومصدرًا حيويًا للحصول على المواد الغذائية والمواد الخام وهو ما يعد في النهاية فتح منفذ آخر أمام إسرائيل للإفلات من تدابير الحصار الاقتصادي العربي وتحقيق نوع من التبادل الاقتصادي بينها وبين تركيا.[٣١] كما كانت إسرائيل تعتبر تركيا مفتاحًا وموقعًا استراتيجيًا هامًا

([29])Amikam Nachmani: Israel Turkey and Greece, uneasy Relation in the East Mediterranean, London, 1987,p 96.

(٣٠)عكيمام نخمن: المثلث الذي خيب الآمال (العلاقات التركيـــة– الإســـرائيلية)، ترجمـــة مركـــز البحـــوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد، د.ت، ص١٤، ١٥.

([31])Aba Eban: Voice of Israel, London, 1958, p.150.

للسيطرة على ما يسميه الأمريكيون "كنوز العالم" أي الشرق الأوسط وبابًا عريضًا مشروعًا للدخول في أسواق القارة الأسيوية، كما رأى الإسرائيليون أن تركيا قادرة على أن تشكل (صالة العرض) لكل ما تنوي إسرائيل تسويقه[٣٢]، كما هدفت إسرائيل من اعتراف تركيا بها تحقيق حلمها الاستراتيجي بالالتحام جغرافيًا بالبر الأوروبي عبر الجسر التركي.[٣٣]وبإنشاء قنصليتين لإسرائيل في تركيا بالقرب من الحدود التركية مع كل من العراق وسوريا، عُدت إسرائيل تركيا نافذة تطل من خلالها على الشرق الأوسط[٣٤] بقصد تسهيل عمليات التجسس وجمع المعلومات لتسهيل عمل بعثتها في توصيل المعلومات بالسرعة المطلوبة إلى الخارجية الإسرائيلية.[٣٥]

أما اليونان فقد اهتمت منذ الحرب العالمية الثانية بتطوير علاقاتها مع الأقطار العربية في حين كانت تركيا تسير في خط معاكس مع العرب ، وقد اتضح الموقف اليوناني من القضية الفلسطينية عندما عُرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، حيث صوتت ضد قرار التقسيم، وتأييدها لتدويل القدس وعودة اللاجئين العرب لفلسطين[٣٦] ، وعلى الرغم من أن تركيا قد صوتت ضد قرار التقسيم فإنها سرعان ما اعترفت بإسرائيل في مارس ١٩٤٩، في حين لم تعترف اليونان بإسرائيل حتى ولو ضمنيًا، وإن سمحت لاسرائيل بإنشاء مكتب تابع للخارجية الاسرائيلية في أثينا عام ١٩٦٠[٣٧] ليكون أقل

---

(٣٢)مرجريت حلو: العلاقات التركية الإسرائيلية "١٩٤٨–١٩٨٩"، مركز الدراسات الأرمينية ،بيروت ، ١٩٩٤، ص ص ٣٧، ٣٨.

(٣٣) محمد ظروف: الملف الساخن للعلاقات السورية–التركية، مجلة الحياة ، لندن ، بتاريخ ٢١ ديسمبر، ١٩٩٣، ص٤.

(34)Cagri Arhan: Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001)Yen : Tyrkiye Yayiniar , vo 17, 2004, p.253.

(٣٥)دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أ.س.ج، محفظة ٧٧٣، ملف ١/٧/٢٠٥، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بتركيا، بتاريخ ٤فبراير ١٩٥٠، بشأن إسرائيل في تركيا .

(٣٦)دار الوثائق القومية:وثائق وزارة الخارجية المصرية ،ا.س.ج ،محفظة اليونان ١ ،ملف بدون ترقيم ، تقريرالسفارة المصرية بأثينا بشأن كتيب عن اليونان ، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨ .

(٣٧)يذكر أن تركيا قد قامت بالضغط على اليونان منذ اعتراف الأولى بإسرائيل حتى عام ١٩٦٠، من أجل الاعتراف بإسرائيل، بحجة أن إسرائيل قد أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها، قد لعبت أنقرة هذا الدور التاريخي لضغط تل أبيب، وواشنطن عليها بعد فشلهما في الضغط على اليونان للاعتراف بإسرائيل، ولكن

من مستوى المفوضية، وفي هذا الشأن تؤكد اليونان أنه في حالة اعترافها بإسرائيل ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما ستغامر اليونان بمئات الآلاف من اللاجئين اليونانيين في الأقطار العربية[٣٨]، ويضر بوظيفتها كوسيط بين إسرائيل والعرب[٣٩].

وفي حقيقة الأمر أن اليونان – هي الأخرى– كانت في حاجة دائمة إلى مساندة العرب لها في المنظمات الدولية بخصوص القضية القبرصية ، ولم يدع ممثل اليونان في إسرائيل إلى احتفالات ما يسمى (يوم الاستقلال) الذي اعتادت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تدعو فيه رجال السلك الدبلوماسي المعتمدين لديها ، وكرد فعل على ذلك وضعت اليونان مكتب إسرائيل في مستوى أدنى من كافة مراكز التمثيل الأجنبي (السفارات و القنصليات والمفوضيات) في أثينا ، واكتفت إسرائيل بتعيين يهودي يوناني، ولا يوجد لمثل هذا التعيين سابق في التمثيل الدبلوماسي (ما عدا التمثيل القنصلي) وقد علقت إسرائيل على ذلك بأن اليونانيين لا يستحقون أكثر من ذلك وقد ألصقت بذلك المندوب ألقاب مثل يهودي نموذجي.[٤٠]

ويذكر أنه قد تمت محاولات متبادلة بين إسرائيل واليونان لمقايضة الخدمات تتضمن المساندة الإسرائيلية لموقف اليونان تجاه قبرص في مقابل اعتراف الأثينيين بإسرائيل ، ولكنها كانت محاولة فاشلة تمامًا، فمحاولات عقد صفقة تدعم في المقابل الاعتراف بإسرائيل أثبتت أنها غير واقعية . فلقد رأت أثينا أنها لا تستطيع أن تتحمل إبعاد أو عزل الكتلة العربية أو المخاطرة بالأصوات العربية في مناقشات الأمم المتحدة حول قبرص.[٤١]

اليونان كانت حريصة على الحفاظ بعلاقاتها الودية مع العرب وتلخص الرد اليوناني على المطلب التركي "بأن الصين الشعبية حقيقة واقعة، وأكثر ثبوتًا من إسرائيل وقامت على اراضي صينية، و على الرغم من ذلك أن واشنطن لم تعترف بها ". (دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥١٤، ملف ١٠/٤٠/٢٧، مذكرة مفوضية الجمهورية العربية المتحدة بأثينا بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٩، بشأن متابعة نتيجة محادثات رئيس وزراء اليونان أثناء زيارته ومقابلة رئيس وزراء تركيا.)

(٣٨)كان هناك حوالي ٥٠ ألف يوناني يقيمون في مصر إبان العقد السادس من القرن المنصرم(Amikeam Nachman: Op.Cit, P90.).

(٣٩)عكيمام نخمان: المرجع السابق، ص٢٤.

(٤٠) نفسه، ص١٩، ٢٠.

(41) Amikan Nachman: op.cit , 98.

كما أثارت قضية قبرص "مؤيدي تركيا" بعض مسئولي وزارة الخارجية الإسرائيلية وبخاصة التعاون مع اليونان حول تلك القضية، على سبيل المثال: حذر يوهانن ميروز Yohanan Meroz والذي سبقت خدمته في واشنطن و عمل في السفارة الأمريكية في أنقرة في ١٩٥٤ من إيقاف الدعم الإسرائيلي لتركيا أو حتى الامتناع عن التصويت عند عرض القضية القبرصية على الأمم المتحدة ، ولقد ناقش الوفد الإسرائيلي في أنقرة مسألة تأييد تركيا في الأمم المتحدة بالنسبة لعرض قضية قبرص ، وأصدر بيانًا جاء فيه "أن اليونان على قناعة أنه مهما حدث فلن تؤذيهم إسرائيل"، وأضاف "أن الأتراك كانوا ودودين تجاه إسرائيل في مقابل عداء اليونانيين والذين كانوا كذابين، حيث لم يتضح فقط أن وعودهم لتحسين العلاقات كانت كاذبة ومع مرور الوقت تبين أنهم قد عزفوا عن تنفيذ وعودهم" كما جاء في البيان: "لا يجب أن تسبب علاقاتنا مع اليونان عبئًا كبير علينا".(٤٢)

وعليه تحدد الموقف الإسرائيلي وتم إبلاغ الأتراك في بيان رسمي أن مصالحهم هي العامل الأساسي في تشكيل السياسة تجاه قبرص.(٤٣)

وجد بيان الوفد الدبلوماسي الإسرائيلي في أنقرة صدى طيب لدى المسئولين الأتراك مما حدا بهم في توضيح المصالح التركية في قبرص لدى دول العالم صديقة إسرائيل والضغط على يهود الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مساعدة تركيا في هذا الشأن ،واستخدام الصحافة الصديقة لإسرائيل بمساعدة أنقرة للحصول على قروض من رجال المال في الولايات المتحدة.(٤٤)

وطوال خمس سنوات ١٩٥٤-١٩٥٨ – فترة تدويل القضية القبرصية وعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة– قامت إسرائيل من خلال وسائل الإعلام وبعثاتها الدبلوماسية في الدول التي تقيم معها علاقات بالتنديد بوحدة قبرص مع اليونان(إينوسس) وضم قبرص إلى اليونان.(٤٥)

إيمانًا من إسرائيل بتأييد الموقف التركي في قبرص وافقت إسرائيل على وضع مادة ضمن

(42) Ibid..

(43)Ibid .

(44)Ibid .

(45) Amikan Nachman: op.cit , 98.

الاتفاق الإطاري الذي عقد بين تركيا وإسرائيل في أغسطس ١٩٥٨ والذي كان ضمن الاتفاق المحيطي الذي شمل كلا من تركيا وإيران وأثيوبيا وإسرائيل، ونصت هذه المادة على دعم إسرائيل للمطالب التركية المتعلقة بقضية قبرص.[٤٦]

استمر الدعم الإسرائيلي لتركيا في قضية قبرص منذ توقيع ذلك الاتفاق حتى عام ١٩٦٣، وبخاصة عند نشوب الأزمة في خريف ١٩٦٣ على الرغم من فتور العلاقات التركية الإسرائيلية على أثر انقلاب جمال جورسال في مايو ١٩٦٠ في تركيا ، وإن كان التقارب بينها إبان الأزمة ١٩٦٣- ١٩٦٤ كان دائمًا يبدأ من جانب إسرائيل، فلقد عرضت أنقرة منذ ٥ يونيه ١٩٦٤، أي عقب الرسالة التي أرسلها الرئيس الأمريكي ليندن جونسون إلى عصمت إينونو رئيس الوزراء التركي والتي تمت الإشارة إليها آنفًا، على كسر العزلة التي فرضت على تركيا من قبل الدول العربية والإسلامية نتيجة لعلاقتها القوية بإسرائيل ، أو الدول التي وقفت على الحياد في الحرب الباردة نظرا لتسليم تركيا نفسها بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي والقصد من كسر تلك العزلة هو تغيير أنقرة من سياستها الخارجية ، وبالتالي الحصول على أصوات الدول التي فرضت عليها العزلة الأفروأسيوية – ومن بينها الدول العربية– في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نقاشاتها لقضية قبرص[٤٧] ، وبطبيعة الحال لن يتسنى لتركيا ذلك إلا على حساب إسرائيل ، التي تسببت هي الأخرى في توسيع شقة الخلاف مع تركيا بعد أغسطس ١٩٦٤ كما سيأتي .

ب–أثر الأزمة القبرصية ١٩٦٣ – ١٩٦٤ على العلاقات التركية الاسرائيلية :

بعد اندلاع الأزمة القبرصية – بوقت قصير– قام رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو بإرسال رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفى أشكول Levi Ashkol ليفي ايشكول وصف فيها التطورات على الجزيرة في وجهة النظر التركية وأوضح Inonu أن تركيا قد قررت استخدام حق التدخل الأحادي أو التدخل من طرف واحد وفقا

(٤٦)جهاد عودة : التحالف العسكري التركي–الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص٣٢٢.

(٤٧)عبد الرزاق النعاس : الدعاية الاسرائيلية في آسيا ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٥ ، ص١٨٥ .

للمادة الرابعة من معاهدة الحقوق (الضمان) لعام ١٩٦٠ التي أبرمتها تركيا مع اليونان وبريطانيا ،لكنها حددت تدخلها بطلعة واحدة للسلاح الجوي التركي فوق نيقوسيا في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٣م.[٤٨] وفي رده ،عبر أشكول عن أمانيه في قيام سلام بين شطري الجزيرة وتمنى أن تقوم علاقات منسجمة بين كل أقسام سكان قبرص وكان واضحًا أن تركيا لم تطلب شيئا محددا ولا ألزمت إسرائيل نفسها بشيء محدد ومع ذلك كانت التوقعات أن إسرائيل سوف تؤيدها في هذا الخصوص وبكل تأكيد[٤٩].

لقد رأت المفوضية الإسرائيلية بأنقرة ضرورة استثمار الأزمة القبرصية بتطوير علاقات إسرائيل بتركيا عن طريق تكتيل دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة لصالح تركيا إضافة إلى استثمار الخلافات التركية العربية في هذا الشأن.[٥٠]

ومنذ البداية كان القائم بالأعمال الإسرائيلي في أنقرة موسى ساسون Moshi Sasson حذر من حيادية إسرائيل أو امتناعها في الأمم المتحدة عن التصويت على أساس أن الموقف الذي سيتخذ قد لا يضر فقط بتطوير العلاقات بل يضر "بالتعاطف المتبادل ما بين البلدين" وكان متشككا من وعود التطبيع لأن الأتراك معروف عنهم البراعة في إصدار الوعود وعدم الوفاء بها في الوقت المحدد[٥١] ، وبلا شك لم يتحقق التطبيع أبدًا لكن العلاقات استمرت في الازدهار على أصعدة أخرى ، وخصوصًا في المجالات الاقتصادية والتعليمية والنقابية ، كما هو واضح من خلال الزيارة لإسطنبول في التاسع والعاشر من مايو من عام ١٩٦٤م [٥٢] ،

([48]) Cagri Erhan : Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001), p 254 .

([49])ibid ,p. 255 .

([٥٠])الأهرام بتاريخ ١٢ مايو ١٩٦٤.

([٥١]) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، דו"ח נציבות ישראל למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، בנוגע ליחסים של ישראל עם טורקיה ، ב١٩ פברואר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثـائق وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية، تقريـر المفوضـية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنقرة ، بشأن علاقة اسرائيل مع تركيا ، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٤ من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية.)

([٥٢]) عبد الرازق النعاس :المرجع السابق ، ص. ص. ١٩٢-١٩٧ . ؛

מסמכי משרד החוץ הישראלי ، תזכיר משרד החוץ הישראלי (ירושלים) למשרד הנציבות הישראלית באנקרה ، בנוגע לתמיכה ישראלית

كما اجتمع اينونو واشكول في باريس فى يوليو ١٩٦٣ناقشا فيه القضية القبرصية إلى جانب أمور أخرى(٥٣).

ولقد استاء بعض زعماء العرب من لقاء اينونو اشكول في باريس ؛ حيث اشتكى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة للسفير التركي في بلاده من لقاء اينونو باشكول في باريس و رأى أن تركيا تهدف من خلال تطبيع العلاقات مع اسرائيل إلى معاداة العرب وحذر من ذلك . ونقل السفير ذلك إلى أنقرة مما جعلها تصدر منشورا للرد أعربت فيه تركيا عن تأييدها للدول العربية في قضية سوسة وذلك بسحب مندوبها من اسرائيل (٥٤).

وعلى إثر ضرب سلاح الجو التركي لقبارصة اليونان في أغسطس عام ١٩٦٤م أضحت العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر سوءا على المستويين الرسمي و الشعبي ،و ذلك بعد إرسال الرئيس القبرصي مكاريوس رسالة لرؤساء حكومات العالم ومن بينهم اشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية ، انتقد فيها التصرفات الوحشية التي افتعلتها القوات التركية التي أدت إلى مقتل المئات، وطالب من المجتمع الدولي بوضع نهاية لهذه الجريمة التي ترتكب ضد الإنسانية(٥٥) .

رد الرئيس الإسرائيلي شازار Shazar بعد مشاورة رئيس حكومته ووزيرة خارجيته برسالة أرسلها إلى مكاريوس عبر فيها عن أسفه لما حدث في قبرص و استعداده إرسال مساعدات طبية إلى نيقوسيا ، وقد نشرت هذه الرسالة في كافة وسائل الإعلام الإسرائيلية مما أدى إلى حدوث موجة من النقد

בטורקיה בענין קפריסין ، ב٩ אקטובר ١٩٦٤، ממנהל קשרי חוץ למשה ששן.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية: مذكرة وزارة الخارجية الإسرائيلية (القدس)إلى المفوضية الإسرائيلية بأنقرة، ،بشأن الدعم الاسرائيلي لتركيا في قضية قبرص ، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٦٤ ، من مدير العلاقات الخارجية الى موسى شاشان

(٥٣) خليل إبراهيم الناصري : التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ،،بغداد ، ١٩٩٠ ،ص٢٠٤ .

(٥٤) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، תזכיר השגרירות הישראלית באנקרה למשרד החוץ הישראלי ، בנוגע לטורקיה וישראל ، ב٩ אקטובר ١٩٦٤، מהשגריר הישראלי מיכאל ארמון למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية ، مذكرة السفارة الإسرائيلية بأكرا إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، بشأن تركيا واسرائيل ، بتاريخ٦ أكتوبر ١٩٦٤ من السفير الاسرائيلي ميكال أرنون إلى مدير العلاقات الخارجية)

(55)Stanlen Mayes , Cyprus and Makarios, London , un date , p.147.

من قبل كافة المستويات التركية الرسمية والشعبية ،وبعض موظفي الخارجية الاسرائيلية الذين يفضلون تأييد تركيا ؛ ونتيجة لذلك بعث اينونو رسالة إلى نظيره الإسرائيلي يقول فيها "لقد خاب أملنا من هذه الرسالة التي فهمت على أنها إشارة لمساندة الأسقف مكاريوس وعبر عن أمله في توطيد العلاقات ما بين إسرائيل وتركيا من خلال تعاون وطيد حول القضية القبرصية[٥٦] ، ومما زاد الأمور تعقيدًا بين تركيا وإسرائيل التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء أشكول في تشبيه الشعب التركي باللاجئين العرب وهجوم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي على تركيا لهجومها على القبارصة اليونانيين و وصفها بأنها دولة معتدية ، ولقد نفت الحكومة الإسرائيلية ذلك لكن أنقرة كان لديها معلومات كافية بصحة تلك التصريحات.[٥٧]

وعبر مسئول اسرائيلي اعتاد أن يزور تركيا كثيرًا – تصادف وجوده هناك بعد تصريحات الساسة الإسرائيليين – عن إحباطه وذهوله من التصرف الإسرائيلي قائلا: " إن تركيا كانت البلد الإسلامي الوحيد الذي اعترف بإسرائيل واصطدمت مع العرب بسبب إسرائيل، في حين لم تعترف اليونان بإسرائيل، وسعى ماكاريوس من جانبه لتحسين علاقاته مع مصر عدو إسرائيل[٥٨] ، وأسف أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين في أنقرة على ما ذكره الرئيس الإسرائيلي ورئيس الأركان قائلاً:" أنه قبل تلك التصريحات كان الموقف

([56])Cagri Erhan : Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001),p 255 .

([٥٧])مسمכי משרד החוץ הישראלי ، הנציבות הישראלית למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، דו"ח השיחות עם המזכיר הכללי של משרד החוץ הטורקי בנוגע ליחסים הישראליים הטורקיים לפני ולאחרי המפגש ، ב١٤ דצמבר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية : المفوضية الإسرائيلية إلـى وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية ، أنقرة،تقريـر بشـأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ ،من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية.)

([٥٨]) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، השגרירות הישראלית במוסקבה למשרד החוץ הישראלי ، תזכיר בענין הקשרים של טורקיה וישראל ، ١٨ אקטובר ١٩٦٤، (סודי ביותר) ממונה על השגרירות למנהל קשרי חוץ.

(وثـائق وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية: السـفارة الإسـرائيلية بموسكو الـى وزارة الخارجيـة الإسرائيلية ، مـذكرة بشـأن العلاقـات التركيـة الاسـرائيلية ، ٢٨ أكتـوبر ١٩٦٤ ،سري للغاية (من القائم بالأعمال إلـى مـدير العلاقـات الخارجية.)

السياسي الإسرائيلي في تركيا مماثل لحلفاء أنقرة المقربين إيران وباكستان" [٥٩].

وقد صرح مستشار السفارة التركية في موسكو دوندار إيدلز Dondar Eedlez لأحد أعضاء السفارة الإسرائيلية بموسكو أنه قد تولد لدى معظم موظفي وزارة الخارجية التركية خيبة أمل من موقف إسرائيل حيال قضية قبرص مما يلقى بظلاله على تأجيل مسألة إرساء علاقات كاملة بين تركيا وإسرائيل [٦٠].

ردت أنقرة على رسالة شازار وتصريحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان الإسرائيليين أنها قد علقت إجراء عدة أنشطة في إطار التعاون التقني المشترك بين إسرائيل وتركيا إلى ما بعد انتهاء المناقشات في الأمم المتحدة بخصوص قضية قبرص وفسرت الخارجية التركية ذلك بأنه تأجيل وليس إلغاءً.[٦١]

وعلى ما يبدو فإن الدول العربية وسفاراتها المختلفة في تركيا استفادت من الخلاف التركي الاسرائيلي ووحدت الدول العربية حملاتها الدعائية في أنقرة ضد إسرائيل عندما بدا لها أن علاقات تركيا بالاخيرة قد تأثرت سلبيا وقتئذ ،وقد حذرت

---

[٥٩] – מסמכי משרד החוץ הישראלי ، השגרירות הישראלית במוסקבה למשרד החוץ הישראלי ، תזכיר בענין הקשרים של טורקיה וישראל ، ١٨ אקטובר ١٩٦٤، (סודי ביותר) ממונה על השגרירות למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية: السفارة الإسرائيلية بموسكو الى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، مذكرة بشأن العلاقات التركية الاسرائيلية ، ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤ ،سري للغاية (من القائم بالأعمال إلى مدير العلاقات الخارجية.)

[60]- מסמכי משרד החוץ הישראלי ، השגרירות הישראלית במוסקבה למשרד החוץ הישראלי ، תזכיר בענין הקשרים של טורקיה וישראל ، ١٨ אקטובר ١٩٦٤، (סודי ביותר) ממונה על השגרירות למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية: السفارة الإسرائيلية بموسكو الى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، مذكرة بشأن العلاقات التركية الاسرائيلية ، ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤ ،سري للغاية (من القائم بالأعمال إلى مدير العلاقات الخارجية.)

[61] מסמכי משרד החוץ הישראלי ، הנציבות הישראלית למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، דו"ח השיחות עם המזכיר הכללי של משרד החוץ הטורקי בנוגע ליחסים הישראליים הטורקיים לפני ולאחרי המפגש ، ב١٤ דצמבר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية : المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة،تقرير بشأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ ،من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية)

تركيا بالآثار السلبية من مغبة تطوير أنقرة علاقتها بتل أبيب على التصويت العربي حول قبرص في الأمم المتحدة ، فقد قامت الدول العربية بشن حمله سياسية ودبلوماسية وشعبية لإيضاح وجهة نظرهم، فضلاً عن إرسال بعضهم (البعثات الدبلوماسية في أنقرة) خطابات تحذيرية للصحفيين الذين اعتادوا على كتابة مقالات تؤيد إسرائيل، كما حاولوا شراء البعض الآخر منهم للدفاع عن قضيتهم، بل ارتفع سقف مطالب البعثات الدبلوماسية العربية في أنقرة إلى أن طلبوا من تركيا تجميد علاقاتها مع إسرائيل وإعلان هذا في عام ١٩٦٥، في مقابل ذلك عرضت تلك البعثات أن يصوت ثلاث عشرة دولة عربية لصالح تركيا في الأمم المتحدة لو أقدمت أنقرة على قطع علاقاتها بإسرائيل[٦٢].

منذ البداية شككت تركيا في هذا العرض وجديته ، وذلك نظرًا لعدم وحدة العرب وقتئذ فقد كانت الدول العربية تؤيد مكاريوس عسكريًا[٦٣] ،

و طلب الأتراك من العرب أن يحترموا حقوقهم في إقامة علاقات محدودة مع إسرائيل حفاظًا على حقها السيادي في تحديد سياستها الخارجية)[٦٤]

ويذكر أن أحد مسئولي وزارة الخارجية التركية ذكر أنه عندما نوقشت مسألة تطوير العلاقات مع إسرائيل في مجلس الوزراء التركي قبل عرض القضية القبرصية على الأمم المتحدة انقسم المجلس إلى فريقين، فريق يحبذ توسيع التعاون مع إسرائيل ويضم وزراء الإسكان والزراعة والقرى والعمل والسياحة وغيرهم ، وآخر يقوده وزير

([62])Cagri Erhan : Turkish Israeli Relations in a historical Perspective,London,2003,p.29 .

([٦٣])وقفت الدول العربية إلى جانب مكاريوس وبخاصة مصر فقد أكد جمال عبد الناصر في خطاب بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٦٤ أن مصر تستنكر العدوان التركي على قبرص والذي يعد انتهاكًا للامن في المنطقة ولميثاق الأمم المتحدة، وفي ٣٠ سبتمبر صرح السفير المصري في قبرص ردًا على سؤال عن مدى المساعدة التي قدمتها القاهرة إلى قبرص منذ نشوب الأزمة في ديسمبر ١٩٦٣. قائلاً أن الرئيس مكاريوس ووزير الداخلية القبرصية يمكنه أن يصدر بيانيا في هذا الشأن وموقف الجمهورية العربية المتحدة وشعبها معروف تمامًا ومصر تحترم كلمتها وأعمالها لا تتعارض مع اقوالها أميرة محمد كامل الخربوطلي : العلاقات المصرية التركية ١٩٥٢-١٩٧٠ ،رسال دكتوراه غير المنشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص١٦٨؛الأهرام، بتاريخ أكتوبر ١٩٦٤، ص١.

([٦٤])كان هناك عدد من موظفي وزارة الخارجية التركية يرون أن خفض العلاقات مع إسرائيل عام ١٩٥٦م كان خطًا فادحا ولقد ألقى عبء كبيرًا على السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

(F.O 371/1789/8655 British Embassy in Ankara to foreign office in 30 Nov,1956)

الخارجية الذي فضل الحذر في التعامل مع اسرائيل في الشهور القليلة القادمة لكسب الدول العربية والاسلامية في الأمم المتحدة ، وبات واضحًا أن كلا من الجيش التركي والمخابرات كانت إما مؤيدة لإسرائيل أو تؤيد الاتجاه نحو الدول العربية، و قد اتخذ المجلس موقفا وسطا بالاحتفاظ بعلاقات تركيا مع اسرائيل بشرط أن تكون سرية حتى يتثنى لها كسب الأصوات العربية والإسلامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فتشير أحد تقارير الخارجية الإسرائيلية أن الجانبين التركي والإسرائيلي قد اتفقا على عدم الإعلان عن أي نشاط تركي إسرائيلي في إذاعة صوت اسرائيل الناطقة بالعربية ، كما اتفقا على الحفاظ على سرية المحادثات السياسية الخاصة بقضية قبرص، وكذا على الخطوات التي ستقوم بها تركيا بكسب أصوات الدول العربية دون التأثير على علاقتها مع إسرائيل، وقد فعلت إسرائيل ما اتفقت عليه مع تركيا، فلقد قررت وزارة الخارجية الإسرائيلية حظر إذاعة أي تصريح في صوت إسرائيل الناطق بالعربية والإبقاء على التعاون بينهما بشكل سري.[٦٥]

ولقد زار بعض الساسة الإسرائيليين أنقرة سرا حفاظًا على بقاء إسرائيل محايدة أمام الرأي العام اليوناني والقبرصي اليوناني اللتان تحاول إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معهما، ونظرًا للارتباط العقائدي بين الشعبين اليهودي والقبرصي والذي تمت الإشارة إليه آنفًا وتبين الوثائق العبرية أن إسرائيل ساندت الجهود التركية والخاصة بحشد دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفروأسيوية في التصويت بجانب تركيا إبان عرض قضية قبرص في ١٩٦٤ والذى سبق أن طلبته أنقره من تل أبيب وبعض تفاصيل المقابلة ظلت سرًا ولقد وفر دعم دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفروأسيوية الشكل القانوني لصالح تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما منحها

(٦٥)מסמכי משרד החוץ הישראלי ، הנציבות הישראלית למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، דו"ח השיחות עם המזכיר הכללי של משרד החוץ הטורקי בנוגע ליחסים הישראליים הטורקיים לפני ולאחרי המפגש ، ב١٤ דצמבר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية : المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة،تقرير بشأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ ،من موسى شاشان إلى مدير العلاقا٩ت الخارجية)

الدخول لوسائل الإعلام الأمريكية وبخاصة التلفاز الأمريكي .[٦٦]

وفي إطار التعاون السري أيضًا الذى اتفقت عليه كل من تركيا وإسرائيل زار وزير الإسكان والتطوير الإسرائيلي Yosel Almogi يوسف الموجي تركيا في أوائل نوفمبر ١٩٦٤ وقد قامت الحكومة التركية بمجهود كبير لإخفاء تلك الزيارة عن العامة مثل عدم دعوة الوزير الإسرائيلي لزيارة ضريح مصطفي كمال أتاتورك وعدم رفع علم إسرائيل على الضريح، ومع ذلك عدته إسرائيل دليلا على حسن النوايا[٦٧] .

علاوة على ذلك خطط قائد القوات الجوية الإسرائيلية Eser Waizman عزرا وايزمان للحضور في زيارة علنية رسمية يوم ٨ ديسمبر في ذلك العام وأرسل هذه الدعوة Irlan Tansel ايرلان تنصيل – قائد القوات الجوية التركية – وستتضمن الزيارة لقاءات مع وزير الدفاع ورئيس الأركان وزيارات لقواعد القوات الجوية وقاعدة الصواريخ وإنشاءات أخرى إلا أنه وقبل عشرة أيام من موعد الزيارة تأجلت إلى أجل غير مسمى.[٦٨]

([٦٦]) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، דו"ח נציבות ישראל למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، בנוגע ליחסים של ישראל עם טורקיה ، ב١٩ פברואר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثـائق وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية، تقريـر المفوضـية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنقرة ، بشأن علاقة اسرائيل مع تركيا ، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٤ من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية.)

([٦٧]) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، הנציבות הישראלית למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، דו"ח השיחות עם המזכיר הכללי של משרד החוץ הטורקי בנוגע ליחסים הישראליים הטורקיים לפני ולאחרי המפגש ، ב١٤ דצמבר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية : المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة،تقرير بشأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ ،من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية)

([٦٨])מסמכי משרד החוץ הישראלי ، הנציבות הישראלית למשרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، דו"ח השיחות עם המזכיר הכללי של משרד החוץ הטורקי בנוגע ליחסים הישראליים הטורקיים לפני ולאחרי המפגש ، ב١٤ דצמבר ١٩٦٤، ממשה ששן למנהל קשרי חוץ.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية : المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة،تقرير بشأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ ،من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية.

أدى التعاون السري الذي اتفقت عليه الحكومتان التركية والإسرائيلية إلى أن فقدت إسرائيل تأييد الرأي العام التركي، وبما أن الدعم الإسرائيلي لتركيا كان يتخذ الشكل السري قدمت الحكومة التركية عذرا لتجنب رفع مستوى العلاقات متكئة على ما أعلنته إسرائيل بحيادها في الصراع التركي اليوناني حول قبرص، وبالتالي ألقى بظلاله على عدم استجابة الشعب التركي بعودة العلاقات بينهما. ويبدو أن تركيا في حالة وصول القضية القبرصية للأمم المتحدة لن ترضى بمساندة إسرائيل السرية وأصرت على مساندتها العلنية[٦٩] .

ولقد حذر المبعوث الخاص لإسرائيل Meri Amit الذي قام بالمحادثات في تركيا بعد رسالة شازار إلى مكاريوس حذر بعد عودته من مغبة عدم تأييد اسرائيل لتركيا في قضية قبرص بقوله : " إن لم تصوت إسرائيل لصالح تركيا في الأمم المتحدة فسوف تنهار العلاقات" وواصل القائم بالأعمال في أنقرة موسى ساسون تكرار التحذيرات نفسها قائلاً :" إن اتخاذ موقف محايد سوف يجعل اسرائيل تخسر الجانبين التركى واليونانى"[٧٠].

وإزاء ذلك أعد كل من رئيس الوزراء ليفي اشكول ووزيرة الخارجية جولدا مائير رسائل لنظرائهم في الدول المختلفة في يناير ١٩٦٥م قالوا فيها إن إسرائيل تفكر في مساندة تركيا في الجمعية العامة في الوقت المناسب إلا أنه لم ترسل تلك الرسائل [٧١]

كانت المفاجأة للأتراك أن فضلت إسرائيل الوقوف على الحياد عندما عرضت القضية القبرصية في الأمم المتحدة في يناير وفي ديسمبر١٩٦٥ ، فلم يقف بجوار تركيا سوى خمس دول هي الولايات المتحدة وليبيا وإيران وباكستان وألبانيا –وبخاصة عند مناقشة القضية في الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٥ – في

(٦٩)Ibid.

(٧٠) מסמכי משרד החוץ הישראלי ، דו"ח נציבות ישראל למשרד החוץ הישראלי בנוגע ליחסים של ישראל עם טורקיה ، סודי ביותר ، ב١٩ פברואר ١٩٦٤.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية: المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن علاقات إسرائيل بتركيا، سري للغاية بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٤.)

(71) Cagri Erhan : Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001) , p 255

حين امتنعت ٥١ دولة بما فيها إسرائيل عن التصويت . و صوت سبعة و أربعون دولة ضد تركيا وبخاصة الدول النامية عارضت القرار (تقسيم الجزيرة) و أيدت إلغاء اتفاقية الضمان لعام ١٩٦٠[٧٢].

يرجع سبب امتناع إسرائيل عن التصويت إلى السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية والنهج الجديد في السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية ، وفي مطلع ١٩٦٥ أدخلت تركيا مسارات جديدة في سياستها في الشرق الأوسط لم ترحب بها إسرائيل وكانت تهدف إلى: إزالة الجمود بينها وبين العرب والحد من العلاقات مع إسرائيل لأدنى حد ممكن، وعدم السماح للعلاقات مع إسرائيل بعرقلة التقارب مع الجانب العربى [٧٣]، ومن ثم تأثرت العلاقات التركية الاسرائيلية بشأن القضية القبرصية ١٩٦٤ وانفتاح تركيا على العالم العربي من جديد.

٣- تداعيات الموقف الإسرائيلي على السياسة الخارجية التركية تجاه العرب :

على أثر موقف إسرائيل والغرب من القضية القبرصية ١٩٦٤ نهجت تركيا في سياستها الخارجية سلوكا جديدا يقوم على التنوع في علاقاتها الخارجية ، لتولي وجهها شطر الاتحاد السوفيتي [٧٤] والأقطار العربية. حيث أدرك الأتراك عدم قدرتهم الاعتماد كليا على الغرب فكان من الطبيعي محاولتهم جذب تعاطف الدول غير المنحازة في الشرق الأوسط لها لضمان تأييدها في حالة نشوب نزاع مع اليونان[١] ، فلقد حاولت تركيا كسر العزلة التي فرضتها الدول الشرق أوسطية ودول عدم الانحياز عليها نتيجة ارتباطها بالغرب وعلاقاتها بإسرائيل ، وذلك بهدف كسب أصوات تلك الدول وبخاصة الدول

(72).Year Book OF the United Nation, 1965 , New York ,1967 , p. 146 .

(73)Cagri Erhan : Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001) , p 255.

(٧٤) نتيجة رسالة جونسون قامت تركيا باستعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر ١٩٦٤ ، حيث زار وزير الخارجية التركي موسكو في أكتوبر ١٩٦٤ ، كما حدثت اجتماعات لمناقشة التعاون الاقتصادي والتقني بين تركيا وإيران وباكستان

מסמכי משרד החוץ הישראלי ، נציבות ישראל באנקרה ، משרד החוץ הישראלי ، אנקרה ، ב٢ דצמבר ١٩٦٤.

(وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية ، المفوضية الإسرائيلية بأنقرة ، وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة ، ٢ ديسمبر ١٩٦٤م

العربية والإسلامية عند مناقشة القضية القبرصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٧٥]

بحثت الخارجية التركية في أكتوبر ١٩٦٤ ضرورة كسب تأييد العالم العربي وكذلك لا بد من سعي خاص نحو علاقات سياسية كاملة مع الدول الأفرو آسيوية ، وفي الوقت ذاته بدأ الاتراك في تطوير علاقاتهم مع القادة العرب ، حيث أدركوا عدم قدرة تركيا الاعتماد كليا على الغرب ، فكان من الطبيعي أن تحاول جذب تعاطف دول عدم الانحياز والشرق الأوسط لضمان تأييدها في حالة نشوب نزاع مع اليونان حول قبرص، فضلاً عن محاولاتها لإنعاش اقتصادها بزيادة التبادل التجاري مع الأقطار العربية والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية.[٧٦]

ولقد بات واضحًا أن تركيا كانت تسعى منذ بداية ١٩٦٥ إلى تحسين العلاقات بينها وبين الدول العربية على حساب اسرائيل، وذلك ضمن إطار السياسة التركية الجديدة التي ترمى إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي؛ ولقد عبر المسئولون الأتراك عن رغبتهم في هدم حواجز الشك القائمة بين تركيا والعالم العربي ، ففي ٢ يناير١٩٦٥ أعرب وزير الخارجية التركي آنذاك (فريدون آركين) أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة للبرلمان التركي عن ضرورة سعي تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية، وتنقية هذه العلاقات مما علق بها من شوائب[٧٧] ، وتمشيًا مع السلوك الجديد في السياسة الخارجية لتركيا تجاه العالم العربي زارت بعثة صداقة تركية في الفترة من ٣ يناير حتى ١٧ يناير ١٩٦٥ كلا من الأردن والكويت وسوريا ولبنان، وكانت قد زارت العراق قبل ذلك ، وقد أوضحت البعثة التركية أنها ترمى إلى تعزيز سياسة التقارب والتفاهم بين تركيا والبلاد العربية، بل إن رئيس البعثة أعلن آنذاك

---

(٧٥) أحمد نوري النعيمي : المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(٧٦) أكمل الدين إحسان أوغلو، فاخر أرما أوغلو: العلاقات العربية التركية من منظور تركي، جـ٢، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية الإسلامية، استانبول، ١٩٩٣، ص٢٦٨.

(٧٧)كمال المنوفي: تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع ٢٣، يوليو ١٩٧٧، ص٩٢ ، آلان ديكوف :المصدر السابق ، ص ٥٤.

إلى إمكان سحب اعتراف تركيا بإسرائيل، إذا أيدت الدول العربية تركيا في قضية قبرص.[٧٨]

كما حاولت أنقرة استمالة تعاطف العرب ناحيتها من خلال القضية الفلسطينية، فلقد اهتمت بمصير اللاجئين الفلسطينيين[٧٩] واستجابت تركيا لمختلف نداءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الانوروا)[٨٠]، ومنذ البداية لم تتهرب من الإسهام في الوكالة وفق إمكاناتها الاقتصادية، وزادت اسهامات تركيا مع ازدياد حاجة الوكالة، هذا وقد ألقى وزير الخارجية فريدون أركين Fredun Ergin كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ يناير ١٩٦٥ ذكر فيها: "أن بلاده بسبب موقعها الجغرافي تهتم عن كثب بالتطورات في الشرق الأوسط ، وإن إقامة علاقات صداقة مع الأقطار العربية وأقطار المغرب الكبير أصبحت حجر الزاوية في سياستها الخارجية" [٨١] ،وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين ذكر جمال أركين :" ينظر الأتراك بعين العطف إلى اللاجئين الفلسطينيين ويشعرون بالألم لوضعهم المأساوي" ، وأضاف :" إن الوفد التركي على قناعة بأنه يجب عدم ترك الوضع الناشئ لهذه القضية دون حل " ، واستطرد" إن تركيا تعد هذه المشكلة عاملا فى عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط ،وتشعر بالقلق لأن استمرار الوضع سيترتب عليه نتائج خطيرة، ويجب على الأمم المتحدة أن تولى اهتمامًا كبيرًا حتى تحل هذه المشكلة وفق قواعد الحق والعدل."[٨٢] .

---

(٧٨) محمد عيسى: الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع ١٧، يوليو ١٩٦٩، ص٦٥٤.

(٧٩)استقبلت تركيا عددا من اللاجئين الفلسطينيين الذين لجئوا إليها في سنوات الصراع العربي اليهودي واالعربي لإسرائيلي فيما بعد ١٩٤٥-١٩٤٨، ولكن الوثائق لم تشر إلى أعدادهم / راجع دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ.س.ج. محفظة ٧١٣، ملف ٦٤٠/٤٨/٧/ج٦، مذكرة المفوضية الملكية المصرية بسويسرا عن المدة من ١١ فبراير ١٩٥٢ إلى ٢١ فبراير ١٩٥٢.

(٨٠)كانت تركيا من أولى الدول التي قدمت مشروع قرار (٣٠٢-٥) لتأسيس منظمة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا" وتأمين الحماية لهم، ومساعدتهم لحين عودتهم إلى وطنهم، وكانت تركيا من الأعضاء العشر الذين تألفت منهم المنظمة (راجع ميشال نوفل، وآخرون: العرب والأتراك في عالم متغير من وجه النظر العربية، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيقية،بيروت ، ١٩٩٣، ص١٢٠).

(٨١)أكمل الدين إحسان أوغلو، فاخر آرما أوغلو وآخرون: المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٨٢) نفسه ، ص٢٦٣

وصرح وزير خارجية تركيا فريدون أركين في ٢٦مارس١٩٦٥ للصحفيين التونسيين: "إن علاقاتنا بإسرائيل لن تتطور باتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية"، وأضاف: "إن علاقات تركيا بإسرائيل طبيعية كعلاقاتها بالدول الأخرى".[٨٣]

ومن ناحية أخرى تضاعفت الزيارات الرسمية للمسئولين الأتراك إلى البلدان العربية، وقد لقي هذا التوجه قبولاً في الأوساط العربية، فقد رأوا أن هذا التقارب ربما يساعد في تقليص علاقات تركيا بإسرائيل وعندئذ يمكن كسبها إلى جانب الحقوق الشرعية للقضية الفلسطينية[٨٤]، بالإضافة إلى زيارة القادة العرب لأنقرة، فقد زار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه أنقرة في مارس ١٩٦٥، كما رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع السعودية[٨٥]ومصر[٨٦] إلى مستوى السفراء عام ١٩٦٥، أى إلى مستوى أرفع من مستوى العلاقات مع إسرائيل.[٨٧]

كما زار عدنان الباجة جى وزير الدولة للشئون الخارجية العراقى في السابع من أبريل ١٩٦٦ تركيا ، وكانت تلك الزيارة الأولى من نوعها بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨، وقابل الباجة جي فور وصوله أنقرة رئيس الجمهورية التركية بالوكالة – إبراهيم شوقي أتاساكون– وسلمه رسالة من الرئيس العراقي عبد السلام عارف ، أعرب فيها عن أمله في تنمية علاقات الصداقة بين

---

(٢)محمد عيسى : المصدر السابق ، ص ٦٥٥ .

(٨٤)محمد على الداوود: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، ع ٤٥، نوفمبر ١٩٨٢، ص٦٨.

(٨٥)كانت تركيا أول دولة اعترفت رسميا بالحكومة السعودية في نجد في سنة ١٩٢٦ ، وارسلت سفيرا لها هناك ، وعلاوة على ذلك وقعت الدولتان معاهدة الصداقة في عام ١٩٢٩؛ (Ofra Bengio; Ozcan, Gencer : Old grievances, new fears: Arab perceptions of Turkey and its alignment with Israel , Middle Eastern Studies, vol . 37, 2 April 2001, p 55)

(٨٦) قطعت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا على إثر اعتراف الأخيرة بالحكومة الانفصالية في سوريا في سبتمبر ١٩٦١، وقد بررت تركيا موقفها هذا في أكتوبر ١٩٦١ في خطاب لوزير خارجيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله:" إن جيران تركيا السوريين قرروا العودة إلى وضع الدولة المستقلة وأن تركيا وجدت من المناسب أن تعترف بالأمر الواقع، ولاسيما أن هناك دولاً كثيرة قد اعترفت بالانفصال وعليه كان سيتحتم على تركيا الاعتراف بذلك قبل غيرها نظرًا لقربها الجغرافي من الدول العربية" (جلال عبد الله معوض: السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، مجلة شئون عربية، ع ٦٢، ١٩٩٩، ص١٤٣؛ إسماعيل صويصال: العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، مجلة البحوث والدراسات العربية ،ع ١٦، ١٩٩٨، ص٣٤٢.

(٨٧)آلان ديكوف : المصدر السابق ،ص٥٥.

العراق وتركيا، كما أعرب عن أمل الحكومة العراقية بأن تقف تركيا موقفًا مؤيدًا للقضية الفلسطينية.[٨٨]

وفي الثالث من يوليه من العام نفسه قام عبد الرحمن البزاز– رئيس وزراء العراق –بزيارة رسمية إلى تركيا، أعلن فيها مساندة بلاده لتركيا في قضية قبرص، مقابل مساعدة تركيا للقضية الفلسطينية وأكد سليمان ديمريل رئيس الوزراء التركي في البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة تعاطف حكومته لمحنة اللاجئين الفلسطينيين العرب.[٨٩]

وعلى ما يبدو أن السياسة الخارجية التركية إزاء الأقطار العربية قد تغيرت منذ مناقشة القضية القبرصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٦٥، حيث قدم مشروع المسودة[٩٠] من قبل ٣٢ دولة غالبيتها كان من دول عدم الانحياز والأقطار الإفريقية ، وقد وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ٤٧ صوتا مقابل ٦ أصوات عارضت القرار[٩١] ، وغياب ٥١ دولة، وعلى هذا الأساس فإن الجمعية العامة اعتمدت هذا المشروع تحت رقم ٢٠٧٧، وقد أصدرت قرارًا جديدًا يقضى بأن قبرص دولة مستقلة ذات سيادة، ويرفض التدخل الأجنبي فيها، وإلغاء معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بين تركيا

(٨٨)عبد القادر عبد الرازق أحمد السامرائي: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، ١٩٥٨–١٩٦٧، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٦٦.

(٨٩)أكمل الدين إحسان أوغلو ، و فاخر أرما أوغلو: المرجع السابق ، ص ٢٦٧

(٩٠)نص مشروع المسودة على حق جمهورية قبرص في أن تتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام دون أي تدخل أجنبي، ويوصى مجلس الأمن مواصلة مهمة وساطة الأمم المتحدة، وفقًا للقرار ١٨٦ لسنة ١٩٦٤ ويتعارض هذا المشروع مع المشروع التركي، الذي ينص على حق الأطراف المعنية على السعي الجدي عن طريق التفاوض إلى إيجاد حل سلمي مشترك للمشكلة يراعي كل المراعاة وجود طائفتين متميزتين في قبرص فضلا عن حقوق الطائفتين الشرعية، ويصون استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية، ويمكن الطائفتين من التمتع بالسلم والأمن التام، وتقاسم مسئولية إدارة الجزيرة على أساس الإدارة المشتركة والحكم الذاتي الطائفي (أميرة محمد كامل الخربوطلي: المرجع السابق، ص١٩٨) .

(٩١) كانت الولايات المتحدة من بين ست دول صوتت ضد مسودة الاقتراح في الجمعية العامة للأمم المتحدة راجع:

Suaz Blige: The Cyprus conflict and Turkey, in Turkey Foreign polity in transition 1950-1974, P.17 .

واليونان وبريطانيا ،وتبين لتركيا أن أحدًا من الدول العربية لم يصوت لصالح تركيا في هذا الأمر فيما عدا ليبيا ، مما جعلها تشعر بعزلتها مرة أخرى في علاقاتها بالعالم العربي.[٩٢]

ومع حرص القادة الأتراك على التودد ناحية العالم العربي على حساب الغرب وإسرائيل وقفت الدول العربية إلى جانب اليونان عندما عرضت القضية القبرصية على الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٥، ويعود عدم وقوف الأقطار العربية بجاب تركيا بالنسبة للقضية القبرصية إلى عدة نقاط جوهرية هى : استياء الأقطار العربية من حكام تركيا السابقين، وعدم الاقتناع بالسياسة التي اتبعتها تركيا منذ تأسيسها عن طريق تبنيها المفاهيم الغربية والعلمانية في الفكر السياسي.[٩٣]

ومن وجهة نظر الأتراك فان السبب الاخر يعود الى وقوع الأقطار العربية تحت تأثير كتلة عدم الانحياز لا سيما وأن جميعها تحت تأثير الاتجاهات العامة لهذه الدول، وعلى الرغم من أن المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الصومال ١٩٦٥ كان قد أيد القرارات التركية، فإن الأقطار العربية لم تتخذ هذا الموقف في الأمم المتحدة، ويعزى السبب من وجهة نظر الأتراك إلى الدور القيادي للطائفة اليونانية في دول العالم الثالث.[٩٤]

أضف إلى ذلك أن وزير الخارجية التركي أعلن في المجلس الوطني الكبير بتاريخ ٢٢ ديسمبر١٩٦٥ : "أن الدول الإفريقية كانت متأثرة بنفوذ القاهرة"، ويذكر أن الوفد المصري قد عرض مشروع القرار على ممثل تركيا –أورهان إيرلاب– بهدف التعرف على آرائه ولكن الأخير أجاب

(٩٢)سيم شاكماك: موقع تركيا من الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع ٤٥، ١٩٨٢، ص١٠٤، ١٠٥.

(٩٣)برنارد لويس: عودة الإسلام، تعريب مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٢.

(٩٤)أحمد نورى النعيمي: المرجع السابق، ص١٢١.

بلهجة غاضبة:" أن مصر[٩٥] تزود مكاريوس بالأسلحة".[٩٦]

وقد انحازت مصر إلى جانب اليونان ضد تركيا لعدة أسباب ؛ منها: أن قبرص قريبة بما يكفي للساحل المصري بحيث من يسيطر عليها قادرًا على التأثير على استخدام القناة، فإذا سيطرت عليها تركيا –هي عضو فى حلف الأطلنطي– سيكون ذلك بمثابة تهديد خطير للملاحة في القناة[٩٧]، وأنه عندما دعا أنطوني ايدن في ٣٠ يونيه ١٩٥٥ كلا من تركيا واليونان لمناقشة المسائل السياسية والدفاعية التي تؤثر في شرق البحر المتوسط بما في ذلك مسألة قبرص، أشار مكاريوس إلى أن الدفاع عن المنطقة لا يمكن أن يناقش في غياب دول بحر متوسطية أخرى كمصر وسوريا.[٩٨]

وطوال مناقشات القضية القبرصية في الأمم المتحدة إبان الخمسينيات في القرن الماضى ، دأبت مصر على التصويت لصالح قبرص في حق تقرير مصيرها، وأن مصر قد تمسكت بإزالة القواعد الأجنبية لخطورتها، والدليل على ذلك أنها استخدمت في الهجوم على مصر عام ١٩٥٦، وفي الوقت نفسه طالبت مصر بتعايش الجاليتين اليونانية والتركية في سلام، وأوضحت أنها تقدم مساعدتها لمكاريوس للحفاظ على سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها أو لمواجهة المد الأمبريالي في المنطقة، إلا أن مصر كانت ترى أن وجود الجزيرة في أيد يونانية سيكون أكثر أمانًا بالنسبة لمصر من أن تكون في يد تركيا حليفة

(٩٥)اتسمت العلاقات المصرية التركية بنوع من التعقيد لوجود عدة عوامل منها: الصراع حول قيادة الشرق الأوسط، فضلاً عن استياء تركيا من الموقف المصري إزاء قضية قبرص منذ عام ١٩٥٤، ولاسيما بعد تصريحات عبد الناصر لمراسل صحيفة كاثيرني في ٦مارس ١٩٥٤ التي جاء فيها "دعم مصر لالتحاق قبرص باليونان لأن مصر مدت مكاريوس في الحقيقة رجلا من رجالات الكفاح العالمي ضد الاستعمار". راجع: عبد العزيز سليمان نوار وآخرون: العلاقات العربية التركية من منظور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٨٢.

(٩٦)أميرة محمد كامل الخربوطلي: المرجع السابق، ص١٩٧.

(97)Halford Hoskins: The Middle East, New York, 1954, p.307.

(٩٨)مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر: القسم الأول، ٢٣ يوليو ١٩٥٢–١٩٥٨، وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ،د.ت ، ص٢١.

الغرب، ولذا دافعت مصر عن القضية اليونانية في كل محفل دولي أثيرت فيه مسألة قبرص.[٩٩]

كما لعب التأييد اليوناني للقضية الفلسطينية منذ عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٥ دورا مهما في التأييد العربي لليونان الخاص بالقضية القبرصية ، ونتيجة لذلك عملت تركيا جاهدة منذ مطلع عام ١٩٦٦ على تطوير علاقاتها بالبلاد العربية ، والحد من علاقاتها بإسرائيل وبخاصة على المستوى السياسي وعليه تبددت آمال اسرائيل في تطوير علاقاتها بتركيا وبخاصة العلاقات السياسية أيضا والتي عملت من أجل تطويرها منذ سحب تركيا لوزيرها المفوض من تل أبيب عام ١٩٥٦ لاشتراك إسرائيل مع كل من بريطانيا وفرنسا في الاعتداء على مصر والذي جاء نتيجة لضغط دول حلف بغداد الاسلامية (العراق – إيران –باكستان) من أجل اتخاذ خطوة سحب وزيرها المفوض من إسرائيل[١٠٠].

الخاتمـــة :

أفضت الدراسة الحالية إلى بعض النتائج منها :

١. كانت الأزمة القبرصية (١٩٦٣-١٩٦٤) نتاجا طبيعيا لدستور الجمهورية القبرصية الذي تشكل في عام ١٩٦٠- بعد أن أضحت قبرص جمهورية مستقلة في ذات العام – فلم يكن الدستور متناسبا مع الواقع السكاني لقبرص ، فقد غلّب الأقلية (القبرصية التركية) على الأغلبية (القبرصية اليونانية) التي حاولت تغيير بعض مواده لصالحها بمساعدة بريطانيا ، ولكن القبارصة الأتراك حافظوا على الامتيازات التي قدمها لهم الدستور ، الأمر الذي أدى إلى وقوع صدامات مسلحة بين الطائفتين ، و أقدمت تركيا على التدخل لصالح الأقلية التركية في الجزيرة وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ، ولتنفيذ خطتها لتقسيم الجزيرة ، ضد مرامي القبارصة اليونانيين في الوحدة مع اليونان (إينوسس) .

٢. عزفت تركيا عن التدخل في الجزيرة عسكريا ، نتيجة للرسالة التي أرسلها

---

(٩٩) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة وللنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٩١؛ مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر: المصدر السابق، ص٢٩١.

(100) Cagri Erhan : Turkish Israeli Relations in a historical Perspective , p 24

الرئيس الأمريكي ليندن جونسون إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو في يونيو ١٩٦٤ ، والتي كانت سببا جوهريا في إعادة نظر الأتراك في تحالفهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، الذي بدأ في عام ١٩٤٥ ، حيث أدركوا أن مكانة تركيا في الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي قد تضاءلت ، وأن احتمال هجوم سوفيتي نووي على الغرب أصبح معدوما ، مما حدا بتركيا أن تدير ظهرها إلى الغرب ، وبالتالي إسرائيل ، وتنفتح في سياستها الخارجية مرة أخرى نحو الاتحاد السوفيتي ، والعالم العربي .

٣. نهجت إسرائيل سياسة اتسمت بالحيادية تجاه الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ ، وإن تعاطفت مع مكاريوس مضحية بذلك بحليفها التقليدي تركيا ١٩٤٩-١٩٦٤ على غير رغبة المفوضية الإسرائيلية في أنقرة ووزارة الخارجية الاسرائيلية ، اللذان حثا حكومة تل أبيب على ضرورة تطوير العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا والتي تأثرت بفعل حرب السويس ١٩٥٦ ، أو على الأقل الحفاظ على التعاطف الذي تبديه تركيا نحو إسرائيل ، ولكن تصريحات بعض المسئولين الإسرائيليين كانت ضد تركيا فيما يخص الأزمة القبرصية ، وإن أشارت الوثائق العبرية إلى أن الطرفين التركي والإسرائيلي قد اتفقا على تأييد الأخيرة لتركيا في القضية القبرصية بشكل سري؛ حتى لا تثار الدول العربية ، ولكن التأييد السري لم يرض الحكومة التركية والشعب التركي في مرحلة لاحقة ، مما دفع اسرائيل إلى الوقوف على الحياد بين تركيا واليونان عند عرض القضية القبرصية في الأمم المتحدة ١٩٦٥ .

٤. على الرغم من انفتاح تركيا على العالم العربي في مطلع ١٩٦٥ وتبادل الزيارات المختلفة بين السياسيين الأتراك والعرب الممثلين في الأمم المتحدة فلم يصوتوا لصالح تركيا وإنما صوتوا لصالح القبارصة اليونانيين واليونان ، وذلك نظرا إلى العلاقات السيئة بين العرب والأتراك ، التي نشأت بسبب اعتراف تركيا بإسرائيل

١٩٤٩ ، في حين لم تعترف اليونان بإسرائيل ، فضلا عن أن معظم الدول العربية كانت تسير وراء القاهرة التي ارتبطت بعلاقات طيبة مع الرئيس القبرصي مكاريوس منذ مطلع قيام ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢ ، مما جعل تركيا تعيد مرة أخرى زيادة تطوير علاقاتها بالدول العربية على حساب إسرائيل.

قائمة المصادر و المراجع

أولا :الوثائق :

- الوثائق غير المنشورة
- الوثائق الأجنبية :
- الوثائق العبري:

• מסמכימשרדהחוץהישראלי ، דו"חנציבותישראללמשרדהחוץהישראלי ، אנקרה ، בנוגעליחסיםשלישראלעמטורקיה ، ב19פברואר 1964، ממשהששלמנהלקשריחוץ.

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية، تقرير المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنقرة ، بشأن علاقة اسرائيل مع تركيا ، بتاريخ 19فبراير 1964من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية

• מסמכימשרדהחוץהישראלי ، תזכירהשגרירותהישראליתבאנקרה למשרדהחוץהישראלי ، בנוגעלטורקיהוישראל، ב9אקטובר 1964، מהשגרירהישראלימיכאלארמוזלמנה לקשריחוץ.

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية ، مذكرة السفارة الإسرائيلية بأكرا إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، بشأن تركيا واسرائيل ، بتاريخ 6

أكتوبر 1964من السفير الاسرائيلي ميكال أرنون إلى مدير العلاقات الخارجية

• מסמכימשרדהחוץהישראלי، תזכירמשרדהחוץהישראלי)ירוש לים (למשרדהנציבותהישראליתבאנ קרה،בנוגעלתמיכהישראליתבטו רקיהבעניןקפריסין،ב9אקטובר 1964، ממנהלקשריחוץלמשהששן).

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية :مذكرة وزارة الخارجية الإسرائيلية القدس إلى وزارة المفوضية الإسرائيلية بأنقرة، ، بشأن الدعم الاسرائيلي لتركيا في قضية قبرص ، بتاريخ 9أكتوبر 1964، من مدير العلاقات الخارجية الى موسى شاشان

• מסמכימשרדהחוץהישראלי ، השגרירותהישראליתבמוסקבהל משרדהחוץהישראלי ، תזכירבעניןהקשריםשלטורקיהוי שראל، 18אקטובר 1964، סודיביותר ממונהעלהשגרירותלמנהלקשרי חוץ.

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية :السفارة الإسرائيلية بموسكو الى وزارة الخارجية الإسرائيلية ، مذكرة بشأن العلاقات التركية الاسرائيلية ، 28أكتوبر 1964،سري للغاية من القائم بالأعمال إلى مدير العلاقات الخارجية.

• מסמכימשרדהחוץהישראלי ، נציבותישראלבאנקרה ، משרדהחוץהישראלי ، אנקרה ، ב 2 דצמבר .1964

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية ، المفوضية الإسرائيلية بأنقرة ، وزارة الخارجية الإسرائيلية ، أنقرة ، 2ديسمبر 1964م.

• מסמכימשרדהחוץהישראלי ، הנציבותהישראליתלמשרדהחוץהישר אלי ، אנקרה ، דו"חהשיחותעמהמזכירהכלליתשלמשר דהחוץהטורקיבנוגעליחסיהישראליי מהטורקיימלפניולאחריהמפגש ،

ב14דצמבר 1964،

ממשהששלמנהלקשריחוץ.

وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية :المفوضية الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنقرة، تقرير بشأن المباحثات مع سكرتير عام وزارة الخارجية التركية فيما يخص العلاقات الاسرائيلية التركية قبل الاجتماع وبعده ،بتاريخ 14ديسمبر 1964،من موسى شاشان إلى مدير العلاقات الخارجية.

- **الوثائق البريطانية :**
- F.O 371/1789/8655 British Embassy in Ankara to foreign office in 30 Nov,1956 .
- **الوثائق العربية :**

• دار الوثائق القومية بالقاهرة - وثائق وزارة الخارجية المصرية:

- محفظة 1514، ملف 27/40/10.
- محفظة 713، ملف 640/48/7/
- محفظة 773، ملف 205/7/1.
- محفظة 56،ملف 1038/1037/1ج1 .
- محفظة 14،ملف222/7/3.
- **أرشيف البلدان :**
- محفظة اليونان 1،ملف بدون ترقيم.
- **الوثائق المنشورة :الوثائق الأجنبية**

- Middle East Journal Summer 1966 Lyndon Baines Johnson to IsmetInoun, 5 Jun 1964, National Security Files: Cyprus Crisi.
- Barraclugh, Geoffery and Wall, Rechel: Survey of International Affairs (1955-1960).
- Year Book: United Nations, Security Council, 1964,New York,1965 .
- Year Book of the United Nations 1965 , New York,1966 .

ثانيا :المراجع الأجنبية :

- Aba Eban: Voice of Israel, London, 1958 .
- Amikam Nachmani: Israel Turkey and Greece, uneasy Relation in the East Mediterranean, London, 1987.
- Bengio, Ofra; Ozcan, Gencer : Old grievances, new fears: Arab perceptions of Turkey and its alignment with Israel , Middle Eastern Studies, vol . 37, 2 April 2001.
- Cagri Erhan : Turkish Israeli Relations in a historical Perspective,London,2003,.
- CagriArhan: Turkiyenine Israel Lliskileri (1948-2001)Yen : TyrkiyeYayiniar , vo 17, 2004 .
- Charles Foley and W.I. Scobie: The Struggle for Cyprus, California, 1975.
- Halford Hoskins: The Middle East, New York, 1954.
- Report Stephens: Cyprus, A place of Armies, New York. 1966.
- Stanlen Mayes , Cyprus and Makarios, London , un date.
- Stanley Kyriakides; Cyprus: constitutionals and Crisis Government, Philadelphia, 1968 .
- Suat Bilge: Cyprus Conflict and Turky,in Social, Economice and Political Studies in the Middle East,vol:17 ,1975.
- SuazBlige: The Cyprus conflict and Turkey, in Turkey Foreign polity in trancition 1950-1974.
- Wiener, Sharon Anderholm: Turkish Foreign Policy Decision –Making on the Cyprus Issue: A Comparative analysis of three Crises, London ,1980.

ثالثا :المراجع العربية :

- أحمد نوري النعيمي :تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1998م،

- إسماعيل صويصال :العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 16، 1998،.
- أكمل الدين إحسان أوغلو و فاخر أرما أوغلو :العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ج2، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية الإسلامية، استانبول، . .1993
- آلان دييكوف :اسرائيل وتركيا مفارقات وآفاق ، مجلة شؤون الأوسط ، ع 21 ،وليو 1994.
- أميرة محمد كمال الخربوطلي :العلاقات المصرية التركية، 1952-1970، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، .1979
- برنارد لويس :عودة الإسلام، تعريب مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985، ص.62
- جلال عبد الله معوض :السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، مجلة شئون عربية، ع62، .1999
- جلال يحيي و محمد نصر مهنا :مشكلة قبرص، دار المعارف، القاهرة، .1981
- جهاد عودة : التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، ع 153، يوليو 2003، ص.322
- خليل إبراهيم الناصري :التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ،،بغداد ، .1990
- سيم شاكماك :موقع تركيا من الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع45، 1982 .
- عبد الرزاق النعاس :الدعاية الاسرائيلية في آسيا ، رسالة الماجستير غير المنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ .
- عبد العزيز سليمان نوار وآخرون : العلاقات العربية التركية من منظور

عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991.

- عبد القادر عبد الرازق أحمد السامرائي : السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1958-1967، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004.
- عكيمام نخمن :المثلث الذي خيب الآمال العلاقات التركية -الإسرائيلية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، مجلس قيادة الثورة ، بغداد، د.ت.
- كمال المنوفي :تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع 23، يوليو 1977، .
- مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر :القسم الأول، 23يوليو 1952-1958، وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ،د.ت.
- محمد حسنين هيكل :ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة وللنشر، القاهرة، 1986.
- محمد ظروف :الملف الساخن للعلاقات السورية-التركية، مجلة الحياة، بتاريخ 21 ديسمبر، 1993.
- محمد على الداوود :العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، ع 45، نوفمبر 1982.
- محمد عيسى :الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع 17، يوليو 1969، ص.654
- محمد محمود الدوداني :العلاقات التركية الإسرائيلية 1949-1960، رسالة دكتوراه غير المنشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة،.2006
- مرجريت حلو :العلاقات التركية الإسرائيلية "1948-1989"، مركز الدراسات الأرمينية ،بيروت ، 1994.
- ميشال نوفل، وآخرون :العرب والأتراك في عالم متغير من وجه النظر العربية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيقية ، بيروت ، 1993.

رابعا :الدوريات :

الأهرام ١٩٦٤